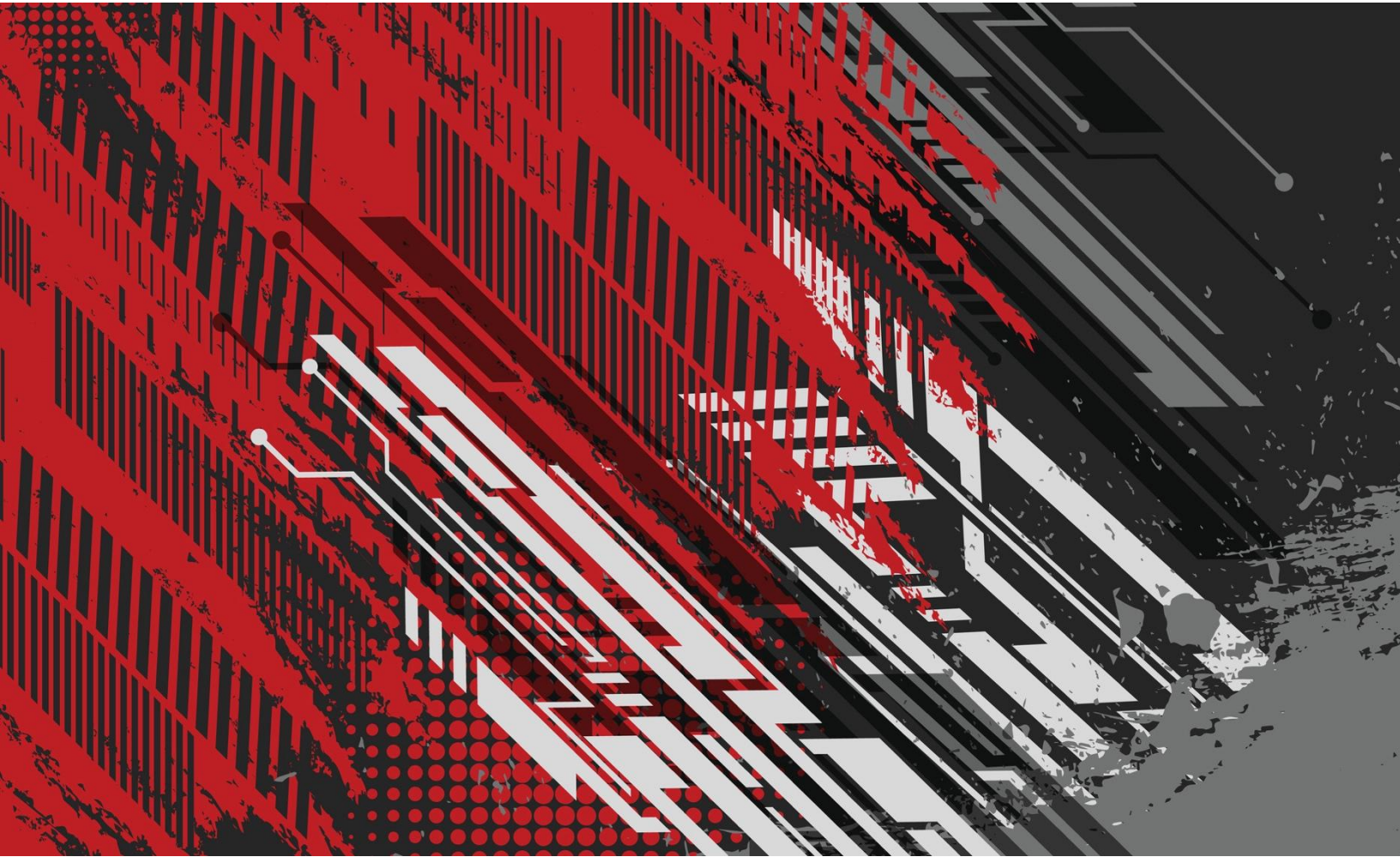


تفتيت الأراضي الزراعية مجدداً.. فوضى تنمية وخرق للمعايير الاقتصادية

الدكتور عبد الحسين العنبي

22 تشرين الأول 2026



تفتيت الأراضي الزراعية مجدداً.. فوضى تنمية وخرق للمعايير الاقتصادية

تداول بعض الجهات ووسائل الاعلام المختلفة اخباراً عن رغبة الحكومة في القيام بمشروع (المليون مزرعة) بواقع 30 دونم للمزرعة الواحدة، وهذا الامر يحتاج الى مزيد من التأني والتدبر كون الموضوع فيه موروث سيء للغاية وفيه تجاوز للمعايير الاقتصادية وقد يندرج في اطار الارضاءات الوقتية التي تخلق المزيد من الفوضى ادارة الاراضي ولا يمكن المضي سريعاً في مشاريع استراتيجيات قد تطرح احياناً من انصاف الاستشاريين بدوافع عدة قد تكون من بينها اجتماعية وانسانية وسياسية الا انها حتماً ليست اقتصادية وتنعكس حتماً في مشاكل واختلالات اقتصادية تزيد من فوضى العراق التنموية، نحاول تسليط الضوء عليها في الآتي:

اولاً: ملخص تنفيذي:

1. خرق للمعايير الاقتصادية :

من الخطأ تفتيت الارض الزراعية على الفلاحين بين ٢٥-٣٠ دونم لان المساحات الصغيرة يفقد المزارع فيها خاصية اقتصاديات الحجم الواسع فتكون الكلف الثابتة (التي يتحملها المنتج سواء انتج ام لم ينتج) توزع على عدد اقل من الوحدات المنتجة، الأمر الذي يجعل كلف الانتاج اعلى، مما يقلل من قدرة المنتج على المنافسة ويبقى غير كفوء ويضطر الى ان يعتاش على الدعم الحكومي المستدام التي يبقي العجز والارهاق المستدام متلازم في الموازنات العامة للدولة ؟ .

2. لازلنا ندفع ثمن تفتيت الاراضي في الحقب الاشتراكية:

كانت المعايير السياسية والاجتماعية هي الحاكمة على حساب المعايير الاقتصادية، وحيث لا يمكن للمعايير السياسية والاجتماعية من اصلاح الاختلال الاقتصادي بينما يمكن للمعايير الاقتصادية ان تخلق تنمية مستدامة تصلح حال المتطلبات الاجتماعية وتعزز قوة الحكومات سياسياً ضمن اطار ضوابط قانونية حاكمة، حيث شهد العراق بعد ثورة 14 تموز 1958، وبعد صدور قانون الإصلاح الزراعي رقم 30 لسنة 1958 واستمر ذلك في حقبة حكم البعث بعد عام 1968، وهي اجراءات لتقليص نفوذ كبار

ملاك الأراضي (الاقطاعيين)، وإعادة توزيع الأراضي على الفلاحين، والحد من العلاقات الإقطاعية في الريف، حقق الاجراء اهدافه السياسية في حينها وحقق مستوى مقبول من العدالة الاجتماعية، الا انه اجهز على المعايير الاقتصادية حيث لازلنا ندفع ثمن تفتيت الاراضي الزراعية وارتفاع كلف الانتاج والعبث والفوضى الزراعية وبعد ان كانت عدة سلع زراعية عراقية مثل القمح والرز والتمور تنتج بوفرة ويتم تصديرها حيث تدرج اسعارها في النشرات اليومية للبورصات العالمية صار العراق اليوم يستورد اغلب السلع الزراعية .

3. قرار يصعب تنفيذه في ظل فوضى ادارة الاراضي:

بحدود 6% فقط من ارض العراق ملك صرف وبحدود 94% من رقبة الارض مملوكة للدولة التي تعاني من فوضى وعبث في ادارة تلك الاراضي فهي ليست في متناول الدولة في الغالب لانها اما ممنوحة كعقود لفلاحين او مملوكة باللزما او بوضع اليد كواقع حال كل هذه تحت عنوان (المساحات الصغيرة المفتتة) ، والمشروع قيد البحث يحتاج الى 30 مليون دونم لتنفيذه ، فاذا كنا نستغرق سنوات لتخصيص بضع مئات الدونمات من الاراضي المخصصة والمخلصة من مشاكل الاشغال والتجاوزات والملكية لمشروع استثماري واحد فكيف يمكن توفير الاراضي لمشروع بهذا الحجم؟، الا اذا كان في صحاري العراق التي يتطلب استثمارها كلف اضافية كبيرة غير تلك المتعلقة بالمساحات الصغيرة ، والا اذا صمم لهذا المشروع موديل اقتصادي تعاوني يتضمن اساليب ادارة وتحكم اشتراكي كالتي كانت سائدة في النظام السابق فيفترض ان تبقى الدولة حاضرة فيه بقوة ومع ذلك لا يمكن التكهن بمدى نجاحه وجدواه.

ثانيا: التحليل الاقتصادي لحجم المشروع والكلف:

ذكرنا نوا ان تفتيت الحيازات الزراعية يؤدي إلى إضعاف القدرة على تحقيق اقتصاديات الحجم ويرتفع متوسط التكاليف الإنتاجية. ذلك أن التكاليف الثابتة وشبه الثابتة، المرتبطة بالآلات ومنظومات الري والبنية التحتية الزراعية، تتوزع على قاعدة إنتاجية اقل، الأمر الذي ينعكس في الالوجات الآتية :

1. ارتفاع الكلفة الثابتة للوحدة المنتجة بخصوص البنى التحتية للاستفادة من الآلات الزراعية والمضخات ومنظومات الري والمخازن .
2. صعوبة ادخال التحول التكنولوجي حيث لا جدوى في الحيازة الصغيرة من شراء حاصدات متطورة أو انظمة ري حديثة أو ادخال تقنيات متطورة، مقارنة بالمزارع الأكبر.

3. ارتفاع تكاليف المدخلات، فالحيازات الكبيرة قادرة على شراء الأسمدة والبذور والوقود بكميات أكبر.

4. يمكن للمزارع الكبير التفاوض على أسعار أفضل، وتحمل تكاليف النقل والتخزين والتسويق بكفاءة أعلى.

5. ارتفاع كلفة الوحدة المنتجة تجعل المنتج أكثر اعتماداً على الحماية السعرية أو الدعم الحكومي، وقد يعجز عن منافسة المنتجات المستوردة إذا كانت أسعارها أقل.

ولغرض التوضيح يمكن التعبير عن ذلك بمثال افتراضي، فلو كان لدينا مزرعتين تستخدمان نفس التقنيات ، وأن الكلفة الثابتة السنوية لكل منهما تبلغ 50 مليون دينار.

المزرعة الأولى صغيرة	المزرعة الثانية كبيرة
المساحة 50 دونماً	المساحة 400 دونماً
الكلفة الثابتة لكل دونم = (1 مليون دينار)	الكلفة الثابتة لكل دونم = (125 ألف دينار)

عليه فان تساوي الكلفة الثابتة السنوية وعدم اختلاف كفاءة التشغيل ، تنخفض الكلفة الثابتة لكل دونم بنسبة 87.5% في المزرعة الأكبر. الامر الذي ينعكس في كلفة إنتاج المحصول وفي القدرة التنافسية له بالتبعية.

ثالثاً: هل ان كل حيازة زراعية صغيرة الحجم تكون غير كفوءة اقتصادياً:

الجواب كلا، اذ لابد من التمييز بين صغر الملكية وصغر الوحدة الإنتاجية. فقد يمتلك الفلاح 25-30 دونماً، لكنه يدخل في شراكة مع فلاحين آخرين في استخدام الجرارات والحاصدات ومنظومات الري والتخزين والتسويق، فيحقق مزايا الحجم الكبير من دون التخلي عن ملكيته الفردية، كما أن اقتصاديات الحجم تختلف باختلاف المحاصيل؛ فبعض المحاصيل كثيفة العمل مثل الخضار أو مرتفعة السعر مثل بعض الفواكه النادرة او انها لا تحتاج الى مدخلات انتاج مكلفة، الامر الذي يجعلها تحقق ربحية جيدة في مساحات صغيرة، في حين تحتاج محاصيل مثل الحبوب والأنشطة المعتمدة على المكننة الواسعة إلى مساحات أو ترتيبات إنتاجية أكبر، عليه لابد من مراعاة الحجم الاقتصادي الأمثل لكل نشاط زراعي، بما يضمن ايجاد حيازات زراعية قادرة على المنافسة والاستدامة، دون الاختصار على توزيع الاراضي من دون ضمان الجدوى الاقتصادية، هذا يعني ان المشكلة الاقتصادية ليست في صغر ملكية الأرض وحده،

بل في أن تفتتت الارض الذي يؤدي الى تفتتت الملكية وبالتبعية تفتتت القرار والإدارة والاستثمار والقدرة التسويقية وتحمل الكلف وغيرها، دون ان نغفل ان العراق الذي يعاني من شح مائي كبير في العقدين الاخيرين من مصلحته التوجه نحو محاصيل الانتاج الواسع (الحبوب) والاكتفاء بالمحاصيل الحقلية في الاراضي المفتتة اصلا مع ايجاد اساليب اكثر حداثة واكثر صرامة لإدارتها.

رابعاً: ما هو السيناريو الأفضل للعراق؟

1. بالنسبة للمزارع الصغيرة حصيلة سياسات تفتتت الاراضي السابقة والتي تكون تكاليفها مرتفعة وتعمل بعيدا عن حسابات (الكلفة/ العائد) من خلال العمل على اتباع سياسة زراعية تستند الى ثلاثة مستويات:

- إعادة تنظيم الإنتاج: تجميع الحيازات الصغيرة التي تسببت فيها سياسات الحقب السابقة في وحدات إنتاجية أكبر، للتخلص من مشاكل اللاكفاءة التي احدثتها قرارات تفتتت الاراضي الزراعية من دون اشتراط نقل الملكية الفردية، من خلال عقود الزراعة المشتركة أو التأجير أو التعاونيات الفاعلة.
- اعتماد الدعم الحكومي الذكي : أي ربط الدعم بكفاءة الانتاج بما يضمن توجيه الدعم لتعظيم الإنتاجية، وتحديث تقنيات الري، وخفض كلفة الوحدة المنتجة، وتحسين جودة المحاصيل، بدلاً من جعله تعويضاً دائماً عن ارتفاع التكاليف.
- التأسيس لاقتصاديات الحجم في الخدمات والمدخلات التي تحتاجها الاراضي المفتتة من خلال إنشاء مراكز مشتركة لآلات الزراعة والتخزين والتبريد والتسويق، بما يسمح لصغار المزارعين بالاستفادة من مزايا المزارع الكبيرة.

2. في الوضع الحالي للعراق علينا مغادرة ثقافة المكرمات الحكومية ذات الطابع الشعبوي الانتخابي الواضح كي نوقف تعاضم فوضى ادارة الاراضي Land Management والتوقف عن توزيع الأراضي بوصفه غاية بحد ذاته لا يحقق الاهداف الاقتصادية، والذهاب الى اسلوب يمكن تسميته بالإقطاعيات المقننة ،

وهي (شركات استثمارية زراعية) تشتت في حيازات كبيرة جدا بوصفه البديل الممكن من الان ومستقبلا للاستفادة من مزايا اقتصاديات الحجم والانتاج بكلف منخفضة وادخال التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي في المكننة والري والانتاج والنقل والخزن وتجاوز عيوب تفتت الاراضي فان ذلك ممكن بفرص استثمارية لأراضي زراعية كبيرة (30-100 الف دونم) لشركات متخصصة وفقا لموديل اقتصادي يضمن استيعاب العمالة العراقية في الارياف وضمان تحقيق دخول مستدامة لهم وتحقيق اهداف التنمية الريفية، ويمكن توصيف الشركات بالاتي:

- شركات خاصة مملوكة لشخص او اكثر تتولى تشغيل موظفين باجر.
- شركات خاصة مساهمة تكون الحصة الاكبر من الملكية لمستثمر استراتيجي ويكون فيها اكتتاب على حصة لا تقل عن 49% تسجل في سوق العراق للاوراق المالية وتوضع ضوابط صارمة لحماية صغار حاملي الاسهم.
- شركات مشروع وفقا لعقود الشراكة PPP تحصل الدولة بموجبها مقابل الاراضي على حصة من العائد لمدة طويلة وفيها انتقال ملكية
- تعاونيات للأراضي المفتتة تشكل مجالس ادارة لمشروع زراعي كبير للاستفادة من اقتصاديات الحجم تكون فيه الادارة منفصلة عن الملكية، وهو الخيار الاصعب كما اعتقد والاقبل كفاءة.
- اي توصيف اخر يمكن التوافق عليه يحقق الجدوى الاقتصادية.

عن الكاتب:

الاستاذ الدكتور عبدالحسين محمد العنبيكي مستشار رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية



عن الشبكة:

تهدف شبكة الاقتصاديين العراقيين الى التأسيس لمرجعية اقتصادية في العراق تعمل على اعطاء الاولوية للاقتصاد قبل السياسة وتنتشر الثقافة الاقتصادية بين افراد الطبقة السياسية خاصة وأفراد المجتمع العراقي عامةً متبنية خطابا اقتصاديا علميا وساعية الى موقعاً مؤثراً في الرأي العام والمجتمع العراقي يمكنها من إيصال كلمتها الى صاحب القرار السياسي والتأثير على قرارات السياسة الاقتصادية.

ملاحظة:

-لا تعبر الآراء الواردة في الإصدار بالضرورة عن آراء أو اتجاهات تتبناها الشبكة، وانما تعبر عن رأي كاتبها.

iraqieconomists.net
info@iraqieconomists.net
WhatsApp +964 786 629 6600